

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

الدورة الاستثنائية الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة
للاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
باماكو، مالي
14-16 سبتمبر 2016

-

مشروع إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن إدارة الإنترنت

مشروع إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن إدارة الإنترنت

1. نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعون في (سيتم تحديد رقم

الدورة ومكان وتاريخ الانعقاد).

2. إذ نعترف بأن الإنترنت تعد عاملا جوهريا للتنمية وتشكل قوة حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذ نسترشد بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/26 في هذا الصدد؛

3. وإذ نعترف كذلك بأن صوت أفريقيا في إدارة الإنترنت العالمية أمر بالغ الأهمية لتنمية الاقتصاد العالمي وكون الاقتصاد الأفريقي يحتاج إلى التوسع على نحو كبير؛

4. إذ نؤكد على الالتزامات التي قطعت خلال القمتين العالميتين في جنيف وتونس بشأن المجتمع المعلوماتي المبني على رؤية مشتركة لإدارة الإنترنت، والتي تطورت إلى اعتماد إعلان المبادئ وتعريف عمل إدارة الإنترنت.

5. وإذ نأخذ في الاعتبار صروف القلق الناشئ عن مزاعم المراقبة الجماعية وانتهاكات الحق في الخصوصية في البيئة الرقمية. وإذ نعيد التأكيد على الالتزامات الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/68 و 166/69 بشأن احترام وحماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك في سياق الاتصالات الرقمية.

6. وإذ نلاحظ مع القلق أن أقل من 20% من الأفريقيين هم الذين يستخدمون الإنترنت، وأن الغالبية العظمى من الذين لا يستخدمونها هم من النساء والفقراء، وأن متوسط تكلفة الخط الثابت والإنترنت عبر الهاتف النقال يتجاوز 50% من متوسط دخل الفرد.

7. وإذ تؤكد من جديد التزامنا بالحاجة إلى الاستقرار وأمن المواطنين والمؤسسات، وسرية البيانات عبر الإنترنت من خلال اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية. وإذ نأخذ في الاعتبار الطابع التقدمي للبنية التحتية لشبكة الإنترنت الأفريقية.
8. وإذ نؤكد من جديد على التزام الدول الأعضاء بشأن تعزيز وحماية الحريات الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات (عبر الإنترنت وخارجه)، وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المنصوص عليها في إطار صكوك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ والاعتراف بأن هذه الحقوق يجب احترامها عبر الإنترنت وخارجها.
9. وإذ نلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة الأفريقية في الإدارة العالمية للإنترنت ومناقشة السياسات العامة التي أدت إلى إنشاء المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت؛
10. وإذ ندرك الحاجة إلى التواجد والمشاركة في جميع مناقشات إدارة الإنترنت ومسائل السياسة العامة ذات الصلة لتمكين اقتصاد رقمي/ قائم على الإنترنت وتطويره ودعمه؛
11. إذ نلاحظ بعين الرضا تجديد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، لولاية منتدى إدارة الإنترنت بتاريخ 16 ديسمبر 2015 والذي أشاد أيضا بدور منتدى إدارة الإنترنت، بصفته فضاءا متعدد الأطراف للتبادل حول هذه المسائل، وطالب بتنفيذ توصيات فريق العمل المكلف بتقديم مقترحات للتحسين على المنتدى (الوثيقة (A/67/65-E/2012/48 et Corr.1)، وتنفيذ النصوص المنبثقة من القمة العالمية حول المجتمع المعلوماتي.

12. **وإذ نعتزف بأن العمليات المتعددة الأطراف أصبحت نهجا أساسيا وفريدا من نوعه للمشاركة في التعامل مع المسائل السياسية أو التنمية ومعالجة قضايا الإنترنت المعقدة.**

13. **وإذ ندرك أنه يجب أن تكون مبادئ إدارة الإنترنت مبادئ أساسية لإنترنت مفتوح ومحاييد ومرن وقابل للتشغيل، الأمر الذي يضمن له نجاحه الباهر اليوم، كما يجب أن تشكل الأساس لأي تعاقدات مستقبلية لجميع أصحاب المصلحة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع السياسات المتصلة بالإنترنت.**

نعلن ما يلي،

حول مبادئ إدارة الإنترنت

14. **نؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت هي وسيلة لضمان أن يتم تنظيم وتشغيل الإنترنت بطريقة شمولية وشفافة ومتاحة للجميع.**

15. **ندعو جميع أصحاب المصلحة لتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015.**

16. **ندرك أهمية الحفاظ على إنترنت مفتوح على أساس عمليات وضع المعايير المفتوحة، كعناصر تمكين رئيسية للمعرفة ومجتمعات معلوماتية شاملة.**

17. **مصممون على تسهيل إنترنت مرن وشامل وتفاعلي، وفي متناول الجميع. ونسعى جاهدين لضمان الوصول الشامل وبأسعار معقولة لجميع النساء والرجال والفتيات والفتيان الأفريقيين إلى الإنترنت.**

18. **نؤيد روح إدارة الإنترنت المتعددة الأطراف الوارد في جدول أعمال تونس وملتزم بالمضي قدما في النهج المتعدد الأطراف الذي يعتبر مفتوحا ومشاركاتيا،**

- وشموليا وشفافا، وتعاونيه، مبنيا على مبدأ التوافق، واحترام التنوع الثقافي والجنسي واللغوي، ويعزز مبدأ المساواة والمشاركة الكاملة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمجتمع التقني والمستخدمين. وندرك أيضا أن أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة يمكن أن تختلف وفق المسألة قيد النظر.
19. نطلب من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والمكاتب الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضطلع بالدور القيادي في تسهيل مهمة منتديات إدارة الإنترنت الوطنية والإقليمية في مناطقها.
20. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الانفتاح نحو جميع أصحاب المصلحة وتوفير إطار لضمان المشاركة الفعالة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمجتمع التقني على أساس مشترك للسياسة العامة للإنترنت المتصلة بالعمليات/والمناقشات في مجال صنع القرار.

حول مشاركة أفريقيا في إدارة الإنترنت

21. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد للتخطيط والتنسيق واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع إطار للتنسيق ومشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في المناقشات المتعلقة بإدارة الإنترنت والعمليات ذات الصلة بالسياسات العامة، بما في ذلك، وليس حصرا على تلك التي تجري في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات، و شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة؛ و فريق العمل المعني بهندسة الإنترنت، ومجلس حقوق الإنسان، ومركز شبكة المعلومات الأفريقية، و جمعية الإنترنت، والمنظمة الأفريقية لمشغلي عناوين الإنترنت الوطنية، ومنتدى إدارة الإنترنت، والمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت، والمنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت.

22. نطلب من الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية العمل بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع الآليات والقنوات التي تسمح بالنقاش العالمي حول إدارة الإنترنت لترجمتها وتفسيرها في السياق المحلي وتشجيع مساهمات محلية وإقليمية فرعية نشطة ومفتوحة من جميع أصحاب المصلحة.
23. نطلب كذلك من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وضع آليات للتنسيق مع المؤسسات القارية ذات الصلة في فضاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / فضاءات الحاسوب، مثل مركز شبكة المعلومات الأفريقية، والشبكة الأفريقية لمجموعة مزودي الخدمة، والشبكة الأفريقية للبحوث والتعليم، والجمعية القارية لجمعيات مزودي خدمة الإنترنت الأفريقية.
24. نشجع الدول الأعضاء على دعم وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المنتديات الإقليمية لإدارة الإنترنت (على سبيل المثال: منتدى غرب أفريقيا لإدارة الإنترنت، ومنتدى شرق أفريقيا لإدارة الإنترنت) اللذين يشكلان حجر الأساس للمنتدى الأفريقي.
25. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مرصد أفريقي لتطوير وإدارة الإنترنت، ووضع آليات لرصد ومتابعة التوصيات الصادرة عن المنتديات الإقليمية والعالمية لإدارة الإنترنت، وتقديم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء.
26. ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة الفعلية في عملية منتديات وطنية لإدارة الإنترنت والمشاركة بشكل فعال في المنتديات الإقليمية لإدارة الإنترنت، وكذلك في المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت.

حول تنمية اقتصاد الإنترنت في أفريقيا

27. نلتزم بضمان توفير البيئات القانونية والتنظيمية التي من شأنها تمكين نمو اقتصاد الإنترنت في أفريقيا من خلال التطبيقات والخدمات المبتكرة، مع وضع الإنترنت في صميم عملية تنمية أفريقيا.
28. نلتزم بتشجيع استخدام نطاقات عنوان البلد من المرتبة العليا كعناصر للعلامات التجارية الوطنية والقارية والتأكد من أن تلك السجلات تعمل كمؤسسات ذات منفعة عامة يمكن أن تخلق وترعى وتدعم بنية تحتية حيوية ومجتمع محلي حيوي قادر على جذب الاستثمارات.
29. نلتزم بمواصلة تعزيز اعتماد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت و أن نكون قدوة من خلال اعتماد ونشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت من قبل سجلات نطاقات المستوى الأعلى من العلامات التجارية، وكذلك الإدارات العامة والبنى التحتية لوكالات الشبكات.
30. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل بشكل تعاوني مع المؤسسات ذات الصلة للتوصل إلى اتفاقات مع سجلات نطاقات عنوان البلد من المرتبة العليا التي يشغلها الأفراد أو تشغلها الكيانات خارج الولاية الوطنية لنقل السجلات وتمكينها من العمل كأجهزة ذات منفعة عامة.
31. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء غرفة لتبادل أفضل الممارسات في إدارة سجلات نطاقات عنوان البلد من المرتبة العليا في أفريقيا، وتشجيع وتسهيل تبادل الدروس المستفادة من الدول الأعضاء في تأمين الملكية الوطنية لتشغيل سجلات نطاقات عنوان البلد من المرتبة العليا الخاصة بها.
32. نتعهد بالتعاون الإقليمي والدولي الفعال في مكافحة جرائم الإنترنت مع تعزيز حماية البيانات الشخصية واحترام حقوق الإنسان ضمن الأطر القانونية المناسبة، وبذلك فإننا سوف نضمن الحفاظ على سلامة وموثوقية البنية التحتية للإنترنت الإقليمية وكذلك ثقة المستخدمين المحليين في الإنترنت والاعتماد عليه في المعاملات الإلكترونية الآمنة.

33. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إجراء تحليل لنقاط الضعف في السياسات من أجل تحديد المجالات التي تحتاج إلى التعزيز، أو وضع سياسات جديدة تتماشى مع تحفيز نمو اقتصاد الإنترنت في أفريقيا.

34. نتعهد على توحيد جهودنا لمكافحة سوء استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في محاولة من أجل التوصل إلى توافق، على المدى المتوسط، بشأن أفضل الآليات والممارسات في مجال الأمن الحاسوبي في أفريقيا.

35. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع الدول الأعضاء، والشركاء وأصحاب المصلحة لتعزيز المشاركة الأفريقية المقبلة في الجولات الجديدة لإدخال أسماء جديدة من النطاقات العامة من المرتبة العليا، من خلال فحص العوامل التي تعيق المشاركة، وتسهيل وضع نماذج للأعمال التجارية ذات الصلة بأفريقيا وإشراك شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، لتذليل الحواجز التي تعترض دخول أصحاب المصلحة الأفريقيين؛

36. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء الآخرين لتمكين أفريقيا من تطوير بنية تحتية قوية تمكنها من المشاركة بفعالية في شبكة الإنترنت العالمية (وخاصة نظام اسم النطاق وصناعة الاستضافة)، وضمان أن يكون الأفريقيون مسئولين عن بياناتهم ومعلوماتهم.

37. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع الجهات المعنية ذات الصلة لوضع برنامج عمل أفريقي مشترك معني بإدارة الإنترنت، بحيث تكون حقوق الأفريقيين في الإنترنت محفوظة ومضمونة، وأن تكون الاهتمامات الأفريقية معترف بها في نظام إدارة شبكة الإنترنت العالمية

حول الإدارة العالمية للإنترنت

38. نحث المجتمع الدولي إلى إصلاح مؤسساته وجعلها مؤسسات عالمية أكثر شمولية تمثل جميع مواطني العالم، من خلال الأخذ في الاعتبار لاهتمامات واحتياجات أفريقيا والمناطق النامية الأخرى، مع الدعوة إلى ضرورة مواصلة الاضطلاع بأدوارهم المركزية في النظام الاقتصادي العالمي لإدارة الإنترنت، ونلاحظ مع القلق أن العديد من أنشطة وعمليات هذه المؤسسات ليست ذات طابع عالمي.
39. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال العمل مع الدول الأعضاء وممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة، بغية مراقبة عملية التسيير الانتقالية من قبل شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بحيث تلتزم حكومة الولايات المتحدة بمقترح التوافق الذي اعتمده أصحاب المصلحة، وتقديم تقارير إلى الدول الأعضاء عند اللزوم.
40. نجدد التزامنا للعمل مع هذه المنظمات ومع جميع الشركاء لكي تصبح هذه المؤسسات أكثر عالمية في طبيعتها.